

تشخيص وتقييم الوضع الراهن للتعليم الأولي

ملخص الدراسة

الرباط

23 أبريل 2014

المختصرات

ADS : وكالة التنمية الاجتماعية

AEPM : رابطة التعليم الخاص في المغرب

- APTE : جمعية آباء وأولياء التلاميذ
- AREF : الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
- BAJ : برنامج الأولويات الاجتماعية
- BIT : مكتب العمل الدولي
- CDE : اتفاقية حقوق الطفل
- CIDE : الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل
- CIPP : السياق - المدخلات - السيرورة - المنتج
- CNEF : الميثاق الوطني للتربية والتكوين
- CNIPE : المركز الوطني للتجديد والتجريب
- COSEF : اللجنة الخاصة للتربية والتكوين
- CRMEF : المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين
- CSE : المجلس الأعلى للتعليم
- DC : مديرية المناهج
- DGCL : المديرية العامة للجماعات الترابية
- DPESPP : مديرية الارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي والاولي
- DSSP : مديرية الاستراتيجية والإحصاء و التخطيط
- FAR : القوات المسلحة الملكية
- FBMCE : مؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية
- FMPS : المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي
- FOSE : مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم
- GC : جهة الدار البيضاء الكبرى
- HCP : المندوبية السامية للتخطيط
- INDH : المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- ISU : معهد الإحصاء التابع لليونسكو
- LMPE : العصبة المغربية لحماية الطفولة

- MDSF :وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة و التضامن
- MEN : وزارة التربية الوطنية
- MENA : منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- MHAI : وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية
- MJS : وزارة الشباب والرياضة
- MRE : المغاربة المقيمون بالخارج
- MTEH : جهة مراكش تانسيفت الحوز
- OMD : أهداف الألفية للتنمية
- ONG : المنظمات غير الحكومية
- PDMT : خطة التنمية على المدى المتوسط (2013 – 2017)
- PU : البرنامج الاستعجالي
- RGPH : الإحصاء العام للسكان والسكنى
- RSZZ : جهة الرباط -سلا -زمور- زعير
- SMD : جهة سوس ماسة درعة
- SWOT :نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات
- UCFC : الوحدة المركزية لتكوين الأطر
- UEFLM : اتحاد التعليم و التكوين الحر بالمغرب
- UNESCO :منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم
- UNICEF : صندوق الأمم المتحدة للطفولة

تصميم الدراسة

I- السياق ، الإشكالية والمقاربة المنهجية

II- المقارنة

1 II البلدان التي وقع عليها الاختيار

2 II تحليل المعطيات المتعلقة بهذه البلدان

3 II الدروس المستخلصة من المقارنة

III- نتائج تشخيص الوضعية الراهنة

1 III من خلال دراسة الوثائق

2 III من خلال الجوانب الكمية

3 III من خلال الجوانب النوعية

4 III القطاعات الوصية وباقي المتدخلين

5 III نماذج التعليم الأولي وتقييمها

IV الاستنتاجات والتوصيات

مقدمة

شكلت تربية الطفولة في سنواتها الأولى عموماً، والتربية ما قبل المدرسية خصوصاً انشغالا أساسيا بالمغرب منذ عقود. حيث حظي التعليم الأولي بمكانة خاصة ضمن كافة الإصلاحات التي عرفتھا المنظومة التربوية المغربية.

وفي غياب موارد كافية تمكن وزارة التربية الوطنية من الاضطلاع الكامل بالتعليم الأولي، يظل هذا القطاع مجالا للعديد من المبادرات الصادرة عن بعض القطاعات الحكومية او عن القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني.

وللإشارة فان ثلثي الأطفال البالغين سن التمدرس بالتعليم الأولي فقط يلجون احدى البنيات المتوفرة.

أمام هذه الوضعية، لا بد من طرح بعض الأسئلة منها:

- من هم المتدخلون في هذا القطاع؟
- ما هي الموارد المرصودة للقطاع؟
- ما هي النتائج الكمية والنوعية؟
- ما هي الاحتياجات التربوية والمادية؟
- ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها أمام التباينات والفوارق المجالية والاجتماعية الملاحظة؟

تروم هذه الدراسة محاولة الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها. وسيتم اعتماد تصميم من خمسة فصول في صياغة التقرير النهائي، هي:

I- السياق العام، الإشكالية، والانتظارات، والمهام والأنشطة والمقاربة المنهجية؛

II- دراسة مقارنة تشمل نماذج من بلدان متقدمة وأخرى نامية، واستخلاص نتائجها.

III- تشخيص الوضعية القائمة من خلال :

- دراسة وثائقية (الأدبيات وتحليل أهم نتائج الدراسات والتقارير المنجزة على المستويين الوطني والدولي، والإطار التشريعي والتنظيمي، والوصاية على القطاع، والأطراف المتدخلة فيه)؛

- تحليل المعطيات الكمية (من خلال العرض والطلب، والتغطية الجغرافية، والتوزيع حسب الجنس)؛

- تحليل المعطيات النوعية (بنيات الاستقبال، البرامج والطرائق والنماذج، ونوعية بنيات الاستقبال، ونوعية التدبير المتبع مركزيا وإقليميا، ونوعية تدخل الشركاء والجمعيات والجماعات الترابية، الخ ...)

- القطاعات الحكومية المتدخلة ومساهمة كل منها (وزارة التربية الوطنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الإدارة العامة للتعاون الوطني ووزارة الشباب والرياضة، وغيرها: الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية، مؤسسة البنك الشعبي، مؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية للتربية والبيئة **FBMCE** (مدرسة. كم) الخ ...)

- آفاق التطوير (الدعامات والعوائق، والحاجة إلى استراتيجية مندمجة ومتفق بشأنها، والسيناريوهات الممكنة)

IV- استنتاجات وتوصيات

V- الملاحق

I- السياق، الإشكالية والمقاربة المنهجية

خلصت مختلف التقارير المنجزة عن التعليم بالمغرب خلال السنوات العشر الماضية خاصة من طرف المجلس الأعلى للتعليم، واليونسكو، والبنك الدولي، إلى ضرورة الملحة لإرساء تعليم أولي معمم وذي جودة؛ باعتباره مرحلة قائمة الذات من شأنها تهيئ الأطفال للمرحلة الابتدائية وذلك من خلال استهداف تنمية الكفايات الأساسية للطفل ومهاراته اللغوية والتركيز على الأنشطة الحسركية والتربية الفنية. ولم يفت هذه التقارير الإشارة إلى أوجه القصور وضعف الأداء الذي ميز هذا القطاع.

ويمكن اليوم القول بأن الأطفال المغاربة الذين يلجون السنة الأولى من التعليم الابتدائي ينطلقون في مسيرتهم الدراسية بحظوظ متفاوتة لفائدة أولئك الذين سبق لهم أن استفادوا من تعليم أولي ذي جودة، حيث يتوفر هؤلاء على فرص أكبر للنجاح في مسيرتهم الدراسية وفي حياتهم الاجتماعية.

ومن جهة أخرى يظل قانون السوق الموجه الرئيسي لاختيار مناطق الاستثمار وفتح بنيات جديدة للاستقبال وتحديد كلفة التمدرس نظرا لهيمنة القطاع الخاص. وبسبب الطاقة الاستيعابية المحدودة التي توفرها مؤسسات القطاع العمومي. وهكذا فإن المناطق القروية والهامشية تجد نفسها امام عرض للتمدرس بعيدا عن تلبية حاجياتها الملحة.

وتواجه مرحلة التعليم الأولي المفارقة التالية:

يتفق الجميع على أن التربية ما قبل المدرسية تعد مفتاحا لتحقيق جودة التعليم في المغرب ورافعة لتطويره. غير أن الاهتمام بموضوع جودة التعليم الأولي وتعميمه ما يزال غير كاف.

(أ) أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الدراسة التي أنجزت بطلب من وزارة التربية الوطنية بتعاون مع منظمة اليونيسيف، في تحديد الخريطة الحالية والاستشراافية للتعليم الأولي وكذا في تقييم التجارب القائمة في هذا المجال وذلك كالتالي:

- إعداد تشخيص للوضعية الراهنة للتعليم الأولي؛
- تحديد الخريطة الحالية والخريطة الاستشراافية للتعليم الأولي بالمغرب؛
- تحليل النماذج القائمة لمرحلة ما قبل التمدرس؛
- تقييم المكاسب التي تحققت في مرحلة ما قبل التمدرس.

(ب) منهجية العمل:

ومن اجل الاستجابة للانتظارات المطروحة تم اعتماد مقاربة منهجية تنبني أساسا على العناصر التالية:

- إجراء دراسة مقارنة لتجارب بلدان أخرى؛
- تحليل مختلف الأدبيات المتعلقة بالتعليم الأولي المنجزة بالمغرب وخارجه؛
- القيام ببحوث ميدانية في أربع (4) جهات (الرباط-سلا-زمور-زعير، الدار البيضاء الكبير، مراكش تانسيفت الحوز، سوس ماسة درعة). وتمثل هذه المناطق الأربع، 40% من سكان المغرب (المصدر: المندوبية السامية للتخطيط)، كما تمثل 46.9% من الأطفال الذين هم في سن التمدرس بالتعليم الأولي (المصدر: مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني).

ومن شأن اختيار هذه المقاربة ان يحقق النجاعة المطلوبة.

(ج) الرهانات:

- يهدف البحث الميداني إلى التحقق من المعطيات المتوفرة وتلك التي يمكن الوصول إليها مع توضيحها واغنائها.
- إعداد قاعدة مقترحات عملية لتحسين وتطوير القطاع.
- سوف يتم تحليل الجوانب الرئيسية التالية:
- تدبير قطاع التعليم الأولي على مختلف المستويات المركزية (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والقطاعات الحكومية الأخرى المعنية)، ومصالحها الخارجية والجماعات الترابية، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات؛
- العرض والطلب؛
- أنماط تمويل التربية ما قبل المدرسية؛
- المناهج المستعملة (مع العلم أن القطاع يفتقر إلى منهاج دراسي رسمي في الوقت الراهن)؛
- تشغيل وتكوين المربيين ومستوى المؤهلات المتوفرة لديهم.

ملاحظة هامة:

إن حجم العمل وكذا صعوبة الحصول على بيانات موثوقة، تطلب مقارنة مصادر المعلومات من طرف الخبراء وتنوعها من أجل الوصول إلى نتائج في مستوى الدقة والواقعية يسمح باعتمادها لبناء استراتيجية مستقبلية لتعميم التعليم الأولي.

II- المقارنة :

II.1 البلدان التي وقع عليها الاختيار

تتكون المجموعة الأولى من ثلاث بلدان ذات مستوى اقتصادي قريب من مثله بالمغرب وهي الأردن (بلد عربي من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وبوركينا فاسو (بلد إفريقي ناطق باللغة الفرنسية) وشيلي (بلد من أمريكا الجنوبية ناطق باللغة الإسبانية). مع الإشارة إلى أن الناظمين التعليميين لكل من الأردن وشيلي حققا تقدما ملموسا. وتتكون المجموعة الثانية من سبع بلدان متقدمة من بينها فلندا ذات النظام التربوي المتطور.

II.2 تحليل المعطيات المتعلقة بهذه البلدان :

من خلال المقارنة بين معدلات الالتحاق الخام والصالفة بالتعليم الأولي، ونسب الذكور مقارنة مع الإناث، وحصص القطاع الخاص ومعدلات الأطفال المسجلين في السنة الأولى من التعليم الابتدائي الذين سبق لهم الاستفادة من التعليم الأولي؛ فقد برز صنفان من البلدان: الصنف الأول مشكل من فنلندا، وكندا، وفرنسا، والسويد، والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا، حيث نسبة التعليم الأولي الخصوصي أقل منها في العمومي. أما في الصنف الثاني المكون من بقية البلدان (باستثناء اليابان)، فإن حصة تدخل الخواص جد مرتفعة. وهذه البلدان بالذات تجد صعوبة في تعميم هذا النوع من التعليم.

وتجدر الإشارة إلى أن نسب التمدرس الخام وكذا نسب الأطفال الملتحقين بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي بعد الاستفادة من التعليم الأولي بالمغرب، تفوق النسب المسجلة بالأردن المنتمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما سبق ذكره.

يعتبر البنك الدولي النظام التربوي الأردني متقدما عن مثيله بالمغرب. في حين نلاحظ من خلال المعطيات السابقة أن النتائج المسجلة بالمغرب تتفوق عن مثيلتها بالأردن. وهذه النتيجة تعاكس الأطروحة القائلة بأن التعليم الأولي يبسر التمدرس بالتعليم الابتدائي ويساهم في تحسين جودته. غير أن هذه الأطروحة تبقى صحيحة ومؤكدة في حالة باقي البلدان المتقدمة موضوع الدراسة.

وعند القيام بتحليل يشمل بعض البلدان المختارة بالاستناد إلى ثلاثة عوامل هامة بالنسبة لحسن سير العملية التربوية في مرحلة التعليم الأولي (التمويل والتسيير، والبرامج والموارد البشرية)، نلاحظ ما يلي:

- تتجنب كافة البرامج المحتويات وتركز على أنشطة التفتح وبناء شخصية الطفل؛
- يحظى تمويل التعليم الأولي والابتدائي بنفس العناية لدى بعض البلدان. في حين تخلت أخرى عن التعليم الأولي لفائدة القطاع الخاص والنسيج الجمعي؛
- يتميز تكوين الموارد البشرية بالجودة حينما يتم من طرف الدولة.

3.II الدروس المستفادة من المقارنة

لقد أتاحت هذه المقارنة استخلاص دروس مفيدة من أجل إبراز وتدقيق سيناريوهات لتطوير وتعميم التعليم الأولي بالمغرب. نورد فيما يلي أهمها:

- تدبير التعليم الأولي يتم من قبل المؤسسات العمومية والهيئات والقطاع الخاص والجمعيات والمنظمات غير الحكومية تحت مراقبة الدولة والجمعيات الترابية؛
- الزامية التكوين الأساسي للمربين في البلدان المتقدمة مثل فرنسا واليابان وبلجيكا.
- البرامج التربوية مصممة لتعزيز التطور اللغوي والمعرفي والتنشئة الاجتماعية والعاطفية للطفل من خلال اللعب وبعض تجارب الحياة مما يساعده على بناء شخصيته، والتفاعل المنسجم مع العالم المحيط والتعبير الحسركي.
- التواصل مع المحيط؛
- تصميم البنيات التحتية واختيار الوسائل التربوية يتمان لتيسير انجاز الوظائف التربوية السالفة.

هناك ثلاثة دروس أساسية أخرى يمكن استخلاصها من المقارنة بين البلدان المشار إليها أعلاه، وهي:

- البلدان المتقدمة تخصص فترة أطول لمرحلة التعليم الأولي، (من 3 إلى 5 سنوات وحتى إلى 6 سنوات)، استنادا إلى كون هذه المرحلة تلعب دورا أساسيا في نمو الطفل. وفي هذا الصدد يحظى تكوين مربي التعليم الأولي بنفس الاهتمام الذي توليه هذه البلدان لتكوين معلمي التعليم الابتدائي.
- بالنسبة لهذه البلدان، حتى وإن كان التعليم الأولي يعتبر شرطا مسبقا للتقدم بالابتدائي، فإنه يتميز بفلسفته وأهدافه وطرائقه.
- يعتبر اللعب في جميع الحالات نشاطا بنويا في العملية التربوية؛ ويعد الأنسب لهذه الفترة العمرية.

III- نتائج تشخيص الوضعية الراهنة

III.1 - من خلال دراسة الوثائق

تم إجراء التحليل الوثائقي للتعليم الأولي بمراعاة المحورين الأساسيين التاليين:

- المرجعيات التشريعية والتنظيمية؛
- الدراسات والتقارير الوطنية والدولية.

III.1.1. المرجعيات القانونية والتنظيمية

تم التركيز في المقام الأول على النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة عن القطاعات الحكومية الأربعة المتدخلة في مجال التعليم الأولي: (وزارة التربية الوطنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة التضامن الاجتماعي والأسر، وزارة الشباب والرياضة). ويقتصر هذا العرض على التذكير بالنص والجانب الأساسي من محتواه.

القطاع	النص التشريعي	الجانب الأساسي
وزارة التربية الوطنية	- الظهير الشريف رقم 1.00.201 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 مايو 2000) بإصدار القانون رقم 05/00 (انظر الملحق). - المرسوم رقم 2.00.1014 29 من ربيع الأول 1422 (22 يونيو 2001). - القرار رقم: 01-2071 (23 نوفمبر 2001) - القرار الوزاري رقم 1535.03 من 22 يوليو 2003.	- تحديد الجوانب القانونية لمرحلة التعليم الأولي - تطبيق القانون رقم 05/00 - إعادة تنظيم مرحلة التعليم الأولي - تحديد الشروط اللازمة لفتح مؤسسة للتعليم الأولي وكذا جانبية الموارد البشرية العاملة به
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	- ظهير شريف رقم 1.02.09 صادر في 15 من ذي القعدة 1422 (29 يناير 2002) بتنفيذ القانون رقم 13.01 في شأن التعليم العتيق. - المرسوم رقم 2.05.1273؛ 29 شوال 1426 (2 ديسمبر 2005). - القرار الوزاري رقم 874.06 من 3 مايو 2006.	- تنفيذ القانون رقم 13.01 الذي هو بمثابة القانون الأساسي للتعليم العتيق. - لأغراض القانون رقم 131/01 بشأن حالة التعليم التقليدي. - تحديد الشروط اللازمة لفتح مؤسسة التعليم العتيق وكذا جانبية الموارد البشرية العاملة به
وزارة الشباب والرياضة	- الظهير الشريف رقم 1-08-77، 20 شوال 1429 (20 نوفمبر 2008). - المرسوم رقم 2-678-08-5 فبراير من جمادى الأولى 1430 (21 مايو 2009)	- تنفيذ القانون رقم 40-04 الذي هو بمثابة القانون الأساسي للحضانات الخاصة - تطبيق أحكام القانون رقم 40-04 بمثابة القانون الأساسي للحضانات الخاصة
وزارة التضامن الاجتماعي والأسرة	الظهير رقم 1-02-172 1 ربيع 1423 من 5 و سبتمبر 2002. - الظهير الشريف رقم 1-06-154 المؤرخ 30 شوال 1427 (22 نوفمبر 2006).	- تنفيذ القانون رقم 15-01 المتعلق برعاية الأطفال المتخلى عنهم. - تنفيذ القانون رقم 14-05 بشأن شروط فتح وإدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وتعززت هذه النصوص التشريعية بمقتضيات الدستور الجديد (2011) الذي ينص على الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي للأطفال كما ينص على أن الحق في التعليم واجب على الأسرة والدولة. (الفصل 32 والفصل 34).

إن النصوص التنظيمية الصادرة عن القطاعات الحكومية الأربعة المعنية بالتعليم الأولي تغطي جميع فئات الأطفال في سن ما قبل التمدرس. إلا أن الإشكالية المطروحة تكمن في كيفية تطبيق هذه النصوص القانونية. وعلى سبيل المثال، فعدم تطبيق بنود القانون 05/00؛ يحد من تدخل وزارة التربية الوطنية ويعوق تطوير التعليم الأولي.

كما أن هناك مشاكل أخرى تترتب على غياب التنسيق بين القطاعات المعنية بالتعليم الأولي.

III. 2.1. الدراسات والتقارير

لقد حظي مجال تربية الطفولة الصغرى بالعناية الفائقة العديد من الهيئات الوطنية والدولية التي ركزت أساسا على السعي الى المزيد للإقناع بالواقع الإيجابي المترتب عن استفادة الأطفال من تعليم أولي في مرحلة مبكرة.

أ/ الدراسات والتقارير المنجزة على المستوى الدولي

- نشر البنك الدولي (2012) دليلا حول العناية بالطفولة الصغرى "الاستثمار في مرحلة الطفولة الصغرى." ويلخص هذا الدليل، الذي أعدته مجموعة من الخبراء، نمو الطفل وإعداده للمدرسة وللحياة من خلال المجالات الأربعة التالية: الصحية واللغوية والمعرفية والعاطفية.
- اتفاقية حقوق الطفل (1989) تدعو جميع الدول الموقعة إلى الاعتراف بحق كل طفل في النمو البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي. (المادة 27)

- الخطة الوطنية لحماية الطفولة (2002) من أجل إرساء عالم جدير بأطفاله.
 - الأهداف الإنمائية للألفية (1990) تركز على التعليم الابتدائي للجميع، وعلى المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة
 - يعتبر غاستون ميالاري، (عن اليونسكو (1994) أن " الهدف الأول لمؤسسة مرحلة ما قبل التمدرس هو تيسير التطور"
ب/ الدراسات والتقارير المنجزة على المستوى الوطني

- أوصت اللجنة الخاصة للتربية والتكوين(2000) التي كلفت بإعداد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بتعميم التعليم الأولي تدريجيا.
 - خص الكتاب الأبيض (2001) عند تحديده الخطوط العريضة لإصلاح المناهج الدراسية للتعليم الأولي بعناية خاصة.
 - تضمن البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية (2009-2012) أربعة مجالات للعمل؛ وأفرد المجال الأول منه مكانا بارزا للتعليم الأولي، من خلال المشروع EIP1 المتعلق بتطوير هذا التعليم.

- الدراسات والبحوث التي اهتمت بقطاع التعليم الأولي والتي واكبت جل محطات الإصلاح، أتارت الملاحظات التالية:

* معظم هذه الأعمال سلطت الضوء على واقع التعليم الأولي وعلى معيقات تطويره التي تتجلى في التنوع وعدم التجانس والنقص في تكوين الموارد البشرية والصعوبات المالية.
 * أوردت معظم هذه الدراسات بوضوح الأسس العالمية للتربية ما قبل المدرسية وكذا النظريات التربوية الأكاديمية المتعلقة بها؛ من دون أن تقترح مقاربات ملائمة لتنمية التعليم الأولي، تتناسب والسياق الاجتماعي والثقافي للطفل المغربي. .
 * اقترحت بعض الدراسات سيناريوهات لتدبير التعليم الأولي من دون تقديم أهداف واضحة ورؤية واقعية لتنفيذها.

لكن هناك مواضيع أساسية أخرى لم يتم بعد تناولها، كتلك المتعلقة بتقييم الكفايات النفسية/الاجتماعية واللغوية للأطفال عند نهاية مرحلة التعليم الأولي، وموضوع الميكانيزمات المتفاعلة في عملية التعلم. ومع ذلك يشكل هذا الإنتاج الوثائقي الهام إحدى السمات البارزة للمجهودات التي بدلت في مجال التعليم الأولي في السنوات الماضية.

III. 2. من خلال الجوانب الكمية

أعداد الأطفال حسب الهيئة الوصية

الوصاية	أطفال 4-5 سنوات	%
وزارة التربية الوطنية	685307	59,7
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	43310	4
وزارة الشباب والرياضة	24789	2
التعاون الوطني	26748	2,3

المصدر: الوزارات المعنية

نلاحظ أن حصة تدبير التعليم الأولي لدى القطاعات الأخرى المعنية لا تزال جد منخفضة، مقارنة مع حصة وزارة التربية الوطنية بما فيها المؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

III 1.2. العرض والطلب

يتحدد العرض التربوي للتعليم الأولي من خلال أعداد الأطفال المسجلين ومن خلال بنيات الاستقبال والموارد البشرية المتوفرة. أما بالنسبة للطلب، فإنه يتحدد من خلال عدد الأطفال الذين هم في سن ما قبل التمدرس، والبنيات التحتية والموارد البشرية الضرورية.

- تتشكل حصة المتدخلين المؤسساتيين في التعليم الأولي، أساسا من المؤسسات التي تشرف عليها وزارة التربية الوطنية، وخاصة على مستوى التعليم الأولي التقليدي.

- معدلات التمدرس بالتعليم الابتدائي لا تزال منخفضة: **59.7 %** في **2012-2013**. ولم يتطور منذ عام **2005/2006**، على الرغم من الإرادة القوية للحكومة من أجل تعميم هذا النوع من التعليم لفائدة الأطفال من **4** إلى **5** سنوات، كما أوصى بذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين. بل أكثر من ذلك، فقد سجلت تراجعا كبيرا وصل إلى **10 %**.

- برسم **2012-2013**، ما يقارب **40 %** من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين **4 - 5** سنوات، أي ما مجمله **458000** طفل وطفلة غير مسجلين بالتعليم الأولي.

- إن العرض محدود وموزع بشكل غير متساو كما وكيفا على مستوى التراب الوطني.

- تسجيل عجز بين في المناطق القروية بمعدل التحاق لا يتعدى **39.4 %**، ولا تتجاوز هذه النسبة **25.5 %** للفتيات.

- يتم الغاء أقسام التعليم الأولي من سنة إلى أخرى، بالوسط القروي، دون تعويضها (فمن أصل **18826** قسم محدث برسم السنة الدراسية **2005/2006**، لم يتبقى إلا **14012** قسم برسم السنة الدراسية **2012/2013**)

- الأساليب المستخدمة في جمع البيانات الإحصائية متباينة، نتيجة عدم التنسيق بين مختلف الجهات المؤسساتية المعنية بتدبير التعليم الأولي.

- يتم إضافة أعداد الأطفال أقل من **4** سنوات، وكذا أكثر من **6** سنوات، إلى إجمالي إحصاء أطفال التعليم الأولي؛ والحال أن عددا من أطفال **4 - 5** سنوات قد التحقوا بالمدارس الابتدائية.

- خلال إجراء مختلف الإحصاءات المتعلقة بالتعليم الأولي التي تقوم بها مختلف الجهات المعنية، تؤكد تسجيل بعض التكرار.

- هناك أطفال مسجلون في المدارس الابتدائية ويدرسون في ذات الوقت بالكتاتيب العتيقة؛ وبالتالي يتم إحصاؤهم مرتين.

الاستنتاج الجزئي

يعرف عرض التعليم الأولي تراجعاً؛ ويظل رهينا بالاعتماد على القطاع الخاص. وبالتالي، فإن الفوارق بين المناطق القروية والحضرية من جهة، وبين الفتيات والذكور من ناحية أخرى، لا تزال قائمة رغم الإنجازات التي تحققت في مجال التعليم الأولي والتي لا تلبى الحاجيات اللازمة للتعميم.

هذا، وقد تم تسجيل أكبر تدهور للعرض على مستوى المناطق الريفية.

III.3. من خلال الجوانب النوعية

تم تجميع المعطيات الضرورية لتحليلها لدى مديرية الارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي والاولي ومديرية المناهج ومديرية تكوين الأطر والاكاديميات والنيابات المعتمدة في هذه الدراسة الى جانب مندوبيات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والشباب والرياضة والتعاون الوطني والجماعات الترابية والجمعيات والمؤسسات وجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ وأساتذة التعليم الابتدائي. ونظرا لوفرة المعطيات فقد تم اللجوء الى تركيبها مع ادراج التفاصيل ضمن ملحقات الدراسة.

- إذا كانت وزارة التربية الوطنية تتوفر على البنيات الإدارية المختصة لتدبير التعليم الاولي مركزيا وجهويا ومحليا وكانت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تتوفر على هذه البنيات مركزيا وإقليميا فان باقي القطاعات الحكومية تقوم بتدبير ممرکز لملف التعليم الاولي.

- لا تتوفر المندوبيات الإقليمية في جميع الحالات على اعتمادات مفوضة لتدبير التعليم الاولي.

- أوصى أساتذة التعليم الابتدائي بضرورة إعادة تنظيم التعليم الاولي وتصميم توجيهه ليساهم بشكل أفضل في نجاح تدرّس الأطفال بالمدرسة الابتدائية.

III.4. القطاعات الوصية وباقي المتدخلين

ان تنوع الوصاية على التعليم الأولي مرتبط بتاريخ تطور المنظومة التعليمية المغربية. وان الصدمة الثقافية التي أحدثتها الحماية الفرنسية في المجتمع المغربي افضت إلى ظهور تعليم مزدوج، ترتب عنه تعايش بين نوعين من التعليم الأولي: أحدهما تقليدي والآخر عصري. وإلى جانب الهيئات المؤسساتية الوصية هناك متدخلون آخرون يشتغلون وفق نماذج خاصة بهم كما هو مبين في الجدول 15.

الجدول 15: توزيع أنواع التعليم الأولي

نوع القطاع	نوع المؤسسة	الجهة الوصية
القطاع الخصوصي	المجموعات المدرسية، المدارس المستقلة، الوحدات المدرسية، أقسام التعليم الأولي	وزارة التربية الوطنية
	الكتاتيب ما قبل المدرسية	
	الأقسام المحدثة بالمدارس الابتدائية	
القطاع العمومي	الكتاتيب	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
	الكتاتيب القرآنية العتيقة	
	رياض الأطفال والحضانات	
القطاع العمومي وشبه العمومي	مؤسسات التعاون الوطني	مؤسسة التعاون الوطني وزارة الشباب والرياضة
	السفارات / المصالح الثقافية الأجنبية	
مجال التعاون الدولي	الحضانات	

III. 5. نماذج التعليم الأولي وتقييمها

III. 5. 1. نبذة تاريخية قصيرة

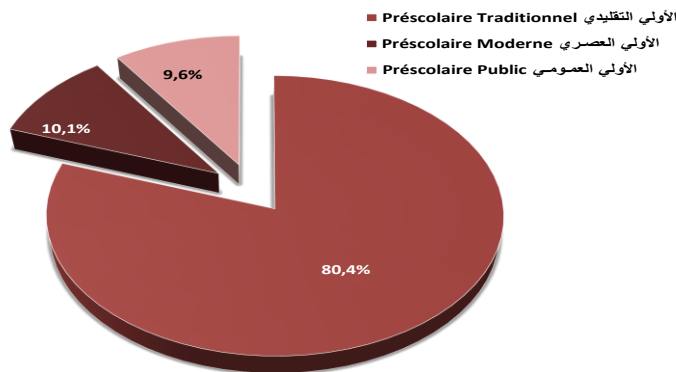
تغطي هذه النبذة التاريخية الوجيزة الفترة الممتدة من 1912 إلى 2017، وتبين أبرز محطات تطور التعليم الأولي.

الجدول 14: التطور التاريخي من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المغرب

السنة	الفترة التاريخية	الموضوع
1912	فترة الحماية	عهد الحماية بالمغرب وبداية ظهور رياض الأطفال بالمدن
1937/1956	الحركة الوطنية	تنظيم التعليم العتيق
1956/1937		ظهور المدارس الإسلامية
1968/1956	فترة الاستقلال	تثبيت السلطات وتضارب الفلسفات التربوية
1968/1973		المرحلة الأولى للإصلاح
1990/1995	المرحلة الثانية للإصلاح	بناء وتوطيد أسس التعليم ما قبل المدرسي
		إضفاء الطابع الرسمي على التعليم ما قبل الابتدائي وتحديد سن التعليم الأولي
1995/1999	إحداث اللجنة الخاصة للتربية والتكوين	إعداد مشروع إصلاح المدرسة المغربية وبداية التفكير في إعداد الميثاق الوطني للتربية والتكوين
1999/2004	الميثاق الوطني للتربية والتكوين	تنفيذ وتطبيق توصيات الميثاق الوطني وإضفاء الطابع المؤسسي على التربية ما قبل المدرسية
2007/2008	النتائج غير الكافية لتطبيق الميثاق الوطني	طلب وضع خطة استعجالية من طرف جلالة الملك هدفها إلى تسريع تنفيذ الإصلاح على مدى السنوات الأربع المقبلة
2009/2012	البرنامج الاستعجالي	الإطار المرجعي لإعطاء نفس جديد لتنفيذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين
2013...	خطة التنمية على المدى المتوسط (2017/2013)	التركيز على أهمية التعليم الأولي على بهدف بلوغ نسبة 75% بحلول عام 2017

III. 5. 2 توزيع أنواع التعليم الأولي

توزيع مؤسسات ما قبل التمدرس حسب نوع التعليم (المصدر: مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط بوزارة التربية الوطنية، 2012)



يبين هذا الجدول هيمنة التعليم الأولي التقليدي بمعدل يساوي 80.4 %، في حين يسجل "التعليم الأولي العصري" 10%، أما نسبة التعليم الأولي العمومي فلا تتعدى 9.6%. ويبدو أن التعليم الأولي التقليدي يناسب الأسر بالنظر الى قدرتها الشرائية. غير أنه ينبغي تطوير هذا التعليم وتقريبه أكثر من التعليم الأولي العصري.

III.3.5 نماذج التعليم الأولي

<ul style="list-style-type: none"> - تجهيزات بنيات الاستقبال أحيانا بسيطة وأخرى جيدة. - الطاقة الاستيعابية غير محددة في غالب الأحيان. - المؤطرات والمؤطرون في حاجة الى التكوين المستمر. - لا يشكل اللعب نشاطا أساسيا للأطفال غير ان مهاراتهم في القراءة والكتابة جيدة. 	<p>التعليم الأولي التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - بنيات استقبال مجهزة - خبرة المربيين والمتوسطة ويحتاجون إلى التكوين المستمر. - الطاقة الاستيعابية ونسبة الأطفال لكل مربي مقبولتان. - النموذج التعليمي المعتمد يحتاج إلى تحسين. 	<p>التعليم الأولي التابع لمؤسسة التعاون الوطني</p>
<ul style="list-style-type: none"> - بنيات استقبال مجهزة - خبرات وجانبيات المربيين والمتباينة، ويحتاجون إلى التكوين المستمر - الطاقة الاستيعابية ونسبة الأطفال لكل مربي مقبولتان. - النموذج التعليمي المعتمد يحتاج إلى تحسين. 	<p>التعليم الأولي التابع لوزارة الشباب والرياضة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - بنيات استقبال مجهزة في غالب الأحيان - هيئة من المربيين والمربيين من ذوي الخبرة (أساتذة التعليم الابتدائي)، مربون ومربيين تابعون للجمعيات ينقصهم التكوين - الطاقة الاستيعابية ونسبة الأطفال لكل مربي مقبولتان. - يحتاج المشروع التربوي المعتمد إلى تحسين وتطوير 	<p>التعليم الأولي العمومي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - فضاءات متوسطة التجهيز وضيقة - الطاقة الاستيعابية غير محترمة ونسبة الأطفال لكل مربي عالية. - للمربيين والمربيين خبرات وجانبيات متباينة، ويحتاجون إلى التكوين المستمر - يخضع المشروع التربوي لعدة اكرهات: ضعف البنيات التحتية والتجهيز بالإضافة الى رغبات الأسر. 	<p>التعليم الأولي التقليدي الخصوصي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - فضاءات مهيأة ومجهزة. - للمربيين والمربيين جانبيات متباينة، ويحتاجون إلى تكوين مستمر - طاقة الاستقبال وحصص مربي لكل مجموعة أطفال، جيدة - يحتاج المشروع التربوي المعتمد إلى التأطير والمراقبة. 	<p>التعليم الأولي العصري الخصوصي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ليست هناك أقسام خاصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس العمومية - إذ يتم جمع الأطفال من 4-5 سنوات مع أطفال يكبرونهم سنا (16 سنة في بعض الأحيان) في نفس الفضاء - المراكز المخصصة لاستقبال هذه الفئة من الأطفال قليلة جدا وغالبا ما تحتوي على تجهيزات ملائمة. لذا، وجب إدماجها داخل المدارس في إطار مقاربة تربوية شاملة ومندمجة. - للمربيين والمربيين خبرة وتكوين أساس جيد، ينبغي تعزيزه بدورات للتكوين المستمر 	<p>التعليم الأولي الموجه بذوي الاحتياجات الخاصة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تعتبر عملية إشراك المجالس الجماعية أساس نجاح واستدامة هذه المشاريع - تساعد مساهمة اليونيسيف (عندما تتدخل بالمنطقة)، على تحسين المجالس الجماعية من أجل إيجاد وتوفير المعدات والتجهيزات الكافية، ولتعزيز مهارات المربيين ولتطوير القدرات التدبيرية للجمعيات المتدخلة - يتكلف آنذاك الشركاء بمهمة تمويل المشروع من خلال تعبئة موارد ذاتية أولا وباستخدام تمويلات المانحين بعد ذلك. على اثر ذلك يتم توظيف المربيين والمربيين وتحديد أساليب العمل، مع تتبع ومراقبة المشروع الذي عادة ما يعهد بتسييره إلى وزارة التربية الوطنية. 	<p>التعليم الأولي الجماعاتي</p>

<p>تعليم مندمج ب " مدارس. كم" منذ عام 2000، يهتم على وجه الخصوص العالم القروي. ويشمل هذا المشروع عدة مكونات منها تعلم مبادئ اللغة الأمازيغية؛ كما يشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بناء وتجهيز الأقسام. • تأطير المربيين والمربين الذين هم من أساتذة التعليم الابتدائي المنتمين لوزارة التربية الوطنية بعد إدماجهم بالوظيفة العمومية. <p>- اعتماد حقيبة تربوية تحتوي دليلا عمليا، وإطارا مرجعيا للكفايات التي يجب اكتسابها في نهاية مرحلة ما قبل التمدرس، وكذا المجالات التعليمية وجذاذات الأنشطة.</p>	<p>التعليم الأولي التابع لمؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية للتربية والبيئة</p>
<p>- تأسست سنة 2008 على إثر نتائج اشغال اللجنة الخاصة للتربية والتكوين والمجلس الأعلى للتعليم بهدف تنمية التعليم الاولي والمساهمة في تعميمه وتحسين جودته في المرحلة الأولى على ان تتولى تدبيره على المستوى الوطني في مرحلة ثانية. وتمول أنشطتها أساسا من طرف وزارة التربية الوطنية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (وزارة الداخلية).</p> <p>- يرتكز المرجع التربوي للمؤسسة على منظور تربوي متمحور حول الطفل، من خلال اعتماد بيداغوجيا المشروع حيث يعتبر اللعب المحرك الرئيسي لها. وتعتبر ازدواجية اللغة في التعليم إحدى الدائم الأساسية. كما يعتبر بناء شخصية الطفل من الناحية النفسية والسيولوجية والاجتماعية والعاطفية أمرا أساسيا.</p> <p>- يتم استخدام حقيبة تربوية معدة لهذا الغرض.</p>	<p>التعليم الأولي التابع للمؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي</p>

تعد نماذج التعليم الأولي هاته – خارج تلك التي هي تحت وصاية القطاعات الحكومية – إضافة نوعية. حيث تنهج أساليب تدبيرية، وتمويلية، وتنظيمية، من شأنها إغناء المقاربات المتواجدة وكذا تنويع مصادر التمويل. والأمر ذاته يصدق على فضاءاتها، ومواردها البشرية، ومقارباتها التربوية. لذلك فهي تقدم أمثلة جديرة بالمتابعة والاستئناس عند بناء أي مشروع يروم التعميم.

نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تميز هذه النماذج:

- تتجسد نقاط القوة في وجود النصوص القانونية، وفي حيوية المجتمع المدني ومقاربات تربوية ملائمة.
- تكمن نقاط الضعف أساسا في عدم كفاية التمويل المنتظم، وضعف تكوين الموارد البشرية.
- تكمن الفرص في الإرادة الصلبة التي تم الإعراب عنها على أعلى مستوى في الدولة والتي تحت على حماية وتربية الأطفال وإرساء الجهوية الموسعة والاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها الميثاق الجماعي الجديد.
- تتشكل التحديات أساسا من تنامي التعليم الأولي غير المراقب، وكذا من هشاشة مهنة المربين.

التقييم النوعي للنماذج ما قبل المدرسة الواردة أعلاه يتيح القيام بالتعليقات التالية:

التدبير	المتغيرات البنوية	الموارد البشرية	التمويل	البرامج والأنشطة المشروع التربوي
جيد عندما يعهد به إلى أطر كفأة، لكنه يبقى	لا بأس بها غير انها في	عدم التجانس على مستوى	غير كاف لتغطية تكاليف	نقص في التجهيزات وضعف في

		غير موحد على أساس دلائل للمساطر	حاجة الى التطوير	الجانبية والكفاءات المهنية	تعليم أولي جيد	التكوين، غالبا ما يعيق تطبيق التوجيهات الهادفة التي تتضمنها الدلائل التربوية
	النوع الثاني	لا يسمح السياق ببروز هذا البعد	لا تلبى متطلبات التعليم الاولي	تقوم بالمهمة الموكولة إليها	غير منتظم	يرتكز على تعليم وحفظ القران الكريم

النوع الثاني	النوع الرابع	التدبير	المتغيرات الهيكلية	الموارد البشرية	التمويل	البرامج والأنشطة المشروع التربوي
		جيد، لكنه يبقى غير موحد على أساس دلائل للمساطر	ملائمة	تضمن تعليما في حاجة إلى التطوير والتأطير	تمويل ذاتي كافي	تختار كل مؤسسة برامجها وأنشطتها بكل حرية
		يعهد به إلى أشخاص غير مؤهلين في هذا المجال	تحتاج الفضاءات والتجهيزات التربوية إلى التأهيل	تباين على مستوى الجانبية والكفاءات المهنية	تمويل ذاتي لا يضمن تعليما أوليا ذا جودة	النقص الحاصل في التجهيزات وكذا عدم تأهيل الموارد البشرية يعيق تطبيق التوجيهات الهادفة التي تتضمنها الدلائل التربوية

التعليق:

تحتاج جميع أنواع التعليم الأولي المذكورة إلى تأهيل، وسيكون للمنهاج الذي تعدده وزارة التربية الوطنية، دور أكيد في هذا التحول الإيجابي. اما وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فبإمكانها أن تعد برنامجها الخاص من خلال اعتماد جزء من المنهاج المعتمد من طرف وزارة التربية الوطنية، كما جاء في القانون رقم 13.01 الذي هو بمثابة النظام الأساسي للتعليم العتيق، دون المساس بخصوصيات التعليم العتيق.

يعد تأهيل التعليم الأولي التقليدي الذي يستقبل غالبية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و5 سنوات، بمثابة عنصر حيوي في بناء أية استراتيجية تروم تطوير هذا القطاع، نظرا لتكلفته المنخفضة والتي تبقى في متناول غالبية الأسر ذات الدخل المنخفض.

IV- الاستنتاجات والتوصيات

IV.1 - الاستنتاجات

لقد مكن تشخيص الوضعية الحالية للتعليم الأولي بالمغرب من الوقوف على التقدم الكبير الذي تحقق في هذا المجال؛ كما مكن من تحديد الاختلالات والمشاكل المستعصية التي تواجهها. وذلك بفضل تحليل الإنجازات والمثبطات في ضوء المراجع الوطنية (الميثاق الوطني للتربية والتكوين على وجه الخصوص) وانطلاقا من نماذج بلدان أخرى ذات اقتصاديات متقدمة أو مماثلة للاقتصاد المغربي.

إن النصوص القانونية التي توطر التعليم الأولي في المغرب قابلة للمقارنة إلى حد كبير مع تلك المعتمدة بباقي الدول.

إن تحليل الدعامات التي يستند إليها التعليم الأولي بالمغرب، بما فيها الخريطة التربوية والتدبير والمراقبة والتمويل والمتغيرات البنوية والموارد البشرية والمناهج وتعدد المتدخلين، تضعنا أمام واقع معقد.

لقد مكنت هذه الدراسة من استنتاج أن الخريطة الحالية للتعليم الأولي بالمغرب، تتميز بتفاوتات كبيرة من حيث الأعداد بين القطاع الخاص المهيمن والقطاع العمومي الذي لا يزال محدودا؛ ويتميز بتفاوتات على مستوى الانتشار بين الجهات والأقاليم والجنسين. وقد تم تسجيل تراجع كبير على مستوى معدل الالتحاق بالتعليم الأولي، من سنة إلى أخرى، وفي مجال نسب ومعدلات التأطير وكذا كثرة المتدخلين الذين يشتغلون بكيفية معزولة.

على المستوى النوعي، عدة عوامل تفسر الصعوبات التي تعوق إرساء تعليم أولي معمم وذو جودة:

- غياب رؤية للتعليم الأولي وعدم وجود مناهج مبني على أساس مبادئ واضحة وقيم تربوية مناسبة لهؤلاء الأطفال والتي تعتبر اللعب أولوية ومدخلا أساسيا للتعلمات.
- مصادر التمويل، غالبا ما تكون غير منتظمة و/أو تتطلب الكثير من التوضيحات من قبل الأسر ذات الدخل المحدود.
- التباين الواضح في جانبيات المربين مع ضعف في التكوين الأساس في المجال.
- ضعف تدخل في مجال التعليم الأولي، خصوصا بالوسط القروي الصعب.

- غياب حملات هادفة للتعبئة والتحسيس بأهمية مرحلة ما قبل التمدرس على المستوى الوطني، وذلك من أجل ضمان تعليم أولي جيد للأطفال (تحديد مناطق التدخل ذات الأولوية وتصنيفها، وتحديد البرامج المناسبة التي ينبغي اعتمادها لتلبية حاجيات الأسر).

وفي هذا المجال، تقترح الجمعيات الفاعلة والنشيطة ما يلي:

- إحداث مراكز عمومية وخصوصية لتكوين الموارد البشرية المؤهلة؛
- إعداد بحوث ودراسات من أجل دعم تطوير التعليم الأولي؛
- إشراك الجماعات الترابية في تدبير التعليم الأولي؛
- عقلنة تدخل ودعم المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية؛
- تشجيع التشغيل الذاتي للشباب في مجال مشاريع التعليم الأولي؛
- القيام بحملات التحسيس التوعوية في المناطق القروية لفائدة آباء وأولياء الأمور حول أهمية التعليم الأولي.

2. IV. التوصيات

لقد تم تجميع التوصيات المنبثقة عن التحليلات الكمية والنوعية المنجزة في إطار هذه الدراسة. تبعا للمجالات الأربعة التالية:

- الجوانب المالية،
- الجوانب القانونية والتنظيمية؛
- البرامج وتكوين الموارد البشرية؛
- الرؤية والتصور؛

الخلاصة النهائية

تهدف التوصيات المذكورة أعلاه بكيفية عامة إلى تهيئ الأراضية لإعداد استراتيجية شاملة ومندمجة من أجل النهوض بالتعليم الأولي. وستصبح هذه الاستراتيجية، بعد وضعها، بمثابة وثيقة جامعة وموجهة لمختلف المشاريع القطاعية ولكل المشاريع الصادرة عن باقي المتدخلين في الوقت الحالي أو في المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن تعميم التعليم الأولي سيساهم بشكل كبير في النجاح المدرسي والاجتماعي للأجيال القادمة وفي الحد من اعداد الخريجين العاطلين. وللتذكير فقد تم تقديم التعليم الأولي كمشروع مستقبلي في مجال توفير الشغل، وذلك خلال المناظرة الوطنية للتشغيل المنعقدة بمراكش شهر أبريل من سنة 1998.

وختاما، يمكن القول بأن عملية التنسيق التي أظهرت هذه الدراسة أنها ضعيفة على جميع المستويات يمكن أن تصبح عنصرا أساسيا في بلورة الاستراتيجية المنتظرة، إذ إن تصريف هذه الاستراتيجية لن يتم إلا بناء على رؤية مشتركة

يتقاسمها الجميع حول التعليم الأولي وكذا حول الوسائل الواجب تعبئتها لتطويره.